

أولاً- عالقة الدائن بالمحال عليه: بعد أن تصير الحالة نافذة تجاه الدائن بإقراره لها، فإن المحال عليه يصبح هو المدين وتبرأ بذلك ذمة المدين الأصلي من الدين ويترتب على ذلك أن الدائن إن رجع على المحال عليه ليسوفي منه الدين فوجده معسراً، فليس للدائن هنا الرجوع على المدين الأصلي لكونه لم يعد كذلك منذ إقراره للحالة، ولا يستطيع أيضاً أن يرجع عليه على أساس ضمان اليسار متى تمت الحالة باتفاق الدائن مع المحال عليه مباشرة أما لو تمت باتفاق المدين الأصلي مع المحال عليه وأقرها الدائن، فضمنا اليسار واجب ويعتد به وقت الإقرار الـ بعده، ومن الآثار الأخرى للحالة، أن الدين الذي كان على المدين الأصلي ينتقل بكافة صفاتـه (كأن يكون معلقاً على شرط أو مضافاً إلى أجلـ). وكذا ضماناته التي كانت تـكفلـهـ (ـكرـهـنـ رـسـمـيـ أوـ حـيـازـيـ قـدـمهـ المـدـيـنـ الأـصـلـيـ أوـ حـقـ اـخـتـصـاصـ).ـ علىـ أـنـ الضـمـانـاتـ الـتـيـ قـدـمـهـاـ أـجـنـبـيـ (ـكـفـالـةـ شـخـصـيـةـ بـحـيثـ تـكـوـنـ ذـمـةـ الـأـجـنـبـيـ ضـامـنـةـ الـلـوـفـاءـ بـالـدـيـنـ مـعـ الـمـدـيـنـ أـلـيـنـ إـنـ لـمـ يـوـفـ هـذـاـ الـأـخـيـرـ بـالـدـيـنـ)ـ أوـ عـيـنـيـةـ (ـكـتـقـدـيمـةـ عـقـارـاـ أوـ مـنـقـوـالـ عـلـىـ سـبـيلـ الـرـهـنـ مـثـالـ)ـ تـسـقـطـ بـحـوـلـةـ الـدـيـنـ،ـ عـلـىـ اـعـتـيـارـ أـنـ الـأـجـنـبـيـ إـنـمـاـ كـفـلـ الـمـدـيـنـ الأـصـلـيـ لـاـ جـدـيدـ،ـ وـبـالـتـالـيـ الـتـنـتـقـلـ تـلـكـ الضـمـانـاتـ إـلـىـ الـمـدـيـنـ الـجـدـيدـ إـلـاـ إـذـاـ رـضـيـ بـهـاـ.ـ وـإـذـاـ كـانـ الـدـيـنـ يـنـتـقـلـ بـضـمـانـاتـهـ،ـ فـإـنـهـ يـنـتـقـلـ إـلـىـ الـمـحـالـ عـلـىـ بـدـفـوـعـهـ أـيـضاـ،ـ فـيـسـتـطـعـ بـالـتـالـيـ الـمـحـالـ عـلـىـ التـمـسـكـ تـجـاهـ الـدـيـنـ بـالـدـفـوـعـ الـتـيـ كـانـتـ لـلـمـدـيـنـ الأـصـلـيـ (ـكـبـطـالـنـ الـدـيـنـ بـطـالـنـاـ مـطـلـقـاـ أوـ نـسـبـيـاـ)،ـ أـوـ اـنـقـضـائـهـ بـأـحـدـ أـسـبـابـ الـلـنـقـضـاءـ (ـكـالـلـوـفـاءـ وـإـلـرـاءـ وـالـتـقـادـمـ)،ـ وـبـالـدـفـوـعـ الـمـسـتـمـدـةـ مـنـ عـقـدـ الـحـوـالـةـ ذـاتـهـ)ـ (ـكـوـنـ الـحـوـالـةـ بـاطـلـةـ بـطـالـنـاـ مـطـلـقـاـ أوـ نـسـبـيـاـ).